

نقاش حول استفسارات اقتصادية ونفطية

د. علي مرزا

تلقيت من الخبير الاقتصادي السيد فاروق يونس، في 28 نيسان 2020، خمس استفسارات اقتصادية/نفطية لغرض النقاش. وفي ما يلي، سأناقش أولاً الاستفسارين المتعلقين بسوق النفط في الولايات المتحدة الذي ظهر فيه لأول مرة سعر سالب للنفط الخام. بعد ذلك سأعرض للاستفسارات الأخرى التي تتعلق بالعراق.

وبالرغم من أنني لم اتطرق للظروف التي تتعلق بالاستفسارين 1 و2، أدناه، في ورقتي الأخيرة، مرزا (2020-ب)، حول استهلاك وإنتاج الطاقة في الولايات المتحدة، إلا أن الورقة تبين خلفية مناسبة لنقاشهما أدناه ومن المفيد الرجوع إليها.

الاستفسار 1: تشير المعلومات الى هبوط [سعر] نفط غرب تكساس يوم 20 نيسان الجاري الى ما دون الصفر للبرميل الواحد ما هو تعليقكم وما هي برأيكم اسباب هذا الانخفاض وما تأثير تفشي وباء كورونا في حصول هذا الانخفاض؟

النقاش 1:

في يوم الإثنين 20 نيسان 2020، في تعاملات عقود مستقبلات *futures* تسليم شهر أيار في سوق نيويورك *NYMEX*، وصل سعر خام وسيط غرب تكساس *WTI* إلى متوسط سالب قدره -37.63 دولار/برميل؛ أنظر (1-1) في الشكل (1) أدناه.

ماذا يعني سعر سالب؟ أنه يعني أن المتعامل/البائع يدفع لمتعامل آخر/المشتري (وليس العكس) مبلغ نقدي لاستلام براميل النفط من البائع.

إن انخفاض سعر تسليم شهر أيار لخام *WTI* بالشكل الذي حدث به (أي إلى قيمة سالبة)، في سوق نيويورك *NYMEX*، كان نتيجة لتفاعل مسألة فنية/تعاقدية مع تأثير متغيرات أساسية *fundamentals*.

ما هي هذه المسألة الفنية/التعاقدية؟ يلتزم كل متعامل في سوق نيويورك لعقود مستقبلات خام *WTI* عند استحقاقها أن يستلم، في مدينة *Cushing* في ولاية أوكلاهوما الأمريكية، براميل النفط المتعاقد عليها في

موعد الاستحقاق (حوالي عشرة أيام، +،-، قبل بداية شهر الاستحقاق)، إلا إذا كان قد قام بترتيبات أخرى قبل موعد الاستحقاق. ومن ضمن هذه الترتيبات، في الظروف الاعتيادية، يقوم معظم المتعاملون "بإغلاق"، أي تسوية، عقودهم المستقبلية قبل موعد الاستحقاق من خلال تسويات نقدية، أي شراء أو بيع عقود بديلة *offsetting*، ليتجنبوا استلام براميل النفط. مع العلم، في الظروف الاعتيادية، فإن حوالي 1% فقط من عقود مستقبلات الخام يتم استلام براميل فعلية فيها، حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية *EIA*.

أما المتغيرات الأساسية *fundamentals* التي تفاعلت مع المسألة الفنية/التعاقدية لتقود، في ظروف غير اعتيادية يوم 20 نيسان 2020، إلى عرض نفط خام مجاناً زائداً دفع علاوة "للمشتري" والتي بلغ متوسطها 37.63 دولار/برميل (أي سعر سالب، -37.63)، فاهمها ما يلي:

- عدم قدرة المتعاملين المُستَحَقَّة عقودهم العثور على متعاملين آخرين يشترون عقودهم المستقبلية قبل موعد استحقاقها. وهذا كان نتيجة لتوقع عدم وجود طلب عليها، أو انخفاضه بحدة، نتيجة للإجراءات المقيدة الشديدة التي صاحبت مكافحة وباء كورونا *COVID-19*.
- ندرة طاقة الخزن للنفط الخام المتاحة للمتعاملين، والكلفة العالية لما قد يتاح منها.

غير أن إمكانية السعر السالب لا تقتصر على التعامل في سوق مستقبلات. فقد يكون البائع منتجاً للنفط وليس بالضرورة متعاملاً في هذه السوق. ففي ظل طاقة خزن محدودة وعالية الكلفة، حينما يتوقع المُنتِج أن انخفاض الطلب هو لفترة غير طويلة فإنه يفضل خلالها عدم توقف الإنتاج. ذلك أن التوقف يقود إلى أضرار بليغة في الآبار النفطية تنعكس في الكلفة العالية المستقبلية التي تتطلبها عملية الإنتاج بعد التوقف. لذلك فهو ينتج النفط ويعرضه، إذا أُضطر، بسعر دون الكلفة أو مجاناً أو بسعر سالب. ويبدو أن حالة السعر السالب حدثت في بعض مناطق الولايات المتحدة الداخلية *inland* لإنتاج النفط المحصور *tight oil*، في آذار 2020.¹ (Fattouh & Imsirovic (2020, p. 7).

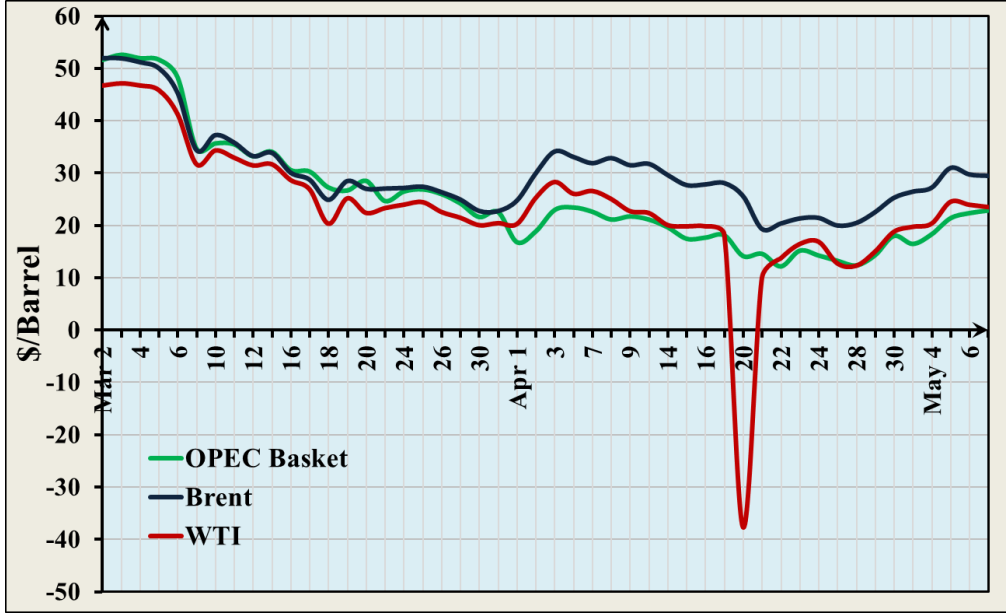
ومن الجدير ذكره أن سعر خام *WTI* بلغ 18.27 دولار/برميل في الجمعة 17 نيسان، لينهار إلى -37.63 دولار في الاثنين 20 نيسان (اليوم السابق لموعد استحقاق عقود مستقبلات شهر أيار) ثم قفز إلى 10 دولار في الثلاثاء 21 نيسان واستمر في الزيادة حتى وصل 19.8 دولار/برميل في الجمعة 1 أيار.

إن مدى توفر طاقة الخزن في مدينة *Cushing* ستبقى مشكلة بارزة في الأسابيع القادمة، مما قد يؤدي إلى تقلبات في سعر النفط في عقود مستقبلات شهر حزيران، وما بعده، لخام *WTI*، أو أي من الأسعار الفورية للنفط الأمريكي الذي يواجه طاقة خزن محدودة.

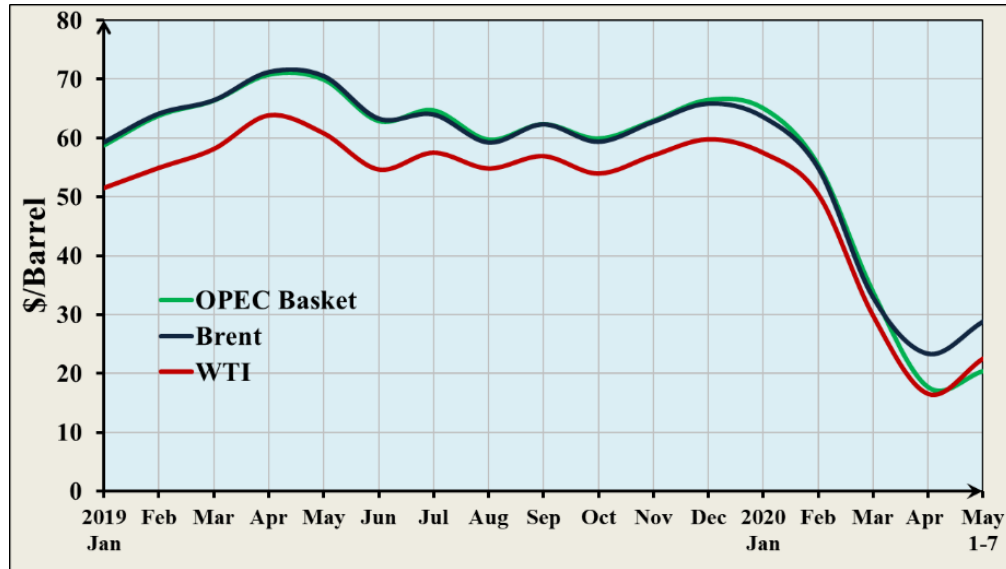
¹ تم بيع خام *Wyoming Asphalt Sour* في أواسط آذار 2020 بسعر سالب قدره -0.19 دولار/برميل؛ أنظر: BNN Bloomberg (2020).

الشكل (1) أسعار النفط الخام في العالم

(1-1) يومية: آذار - نيسان/أيار 2020



(2-1) شهرية: كانون الثاني 2019 - نيسان/أيار 2020



المصادر: رُسم الشكلاّن على أساس بيانات الأسعار من المصادر التالية:

(1) سعر سلة أوبك اليومي والشهري: الموقع الإلكتروني لمنظمة أوبك.

(2) أسعار خامي برنت و WTI:

الشهرية: بيانات البنك الدولي *Pink Sheet*.

اليومية: أسعار الأغلاق من: <https://markets.businessinsider.com/commodities/oil-price>

الاستفسار 2 يشير البعض الى ان التطورات السلبية في سوق النفط ادت الى تكديس براميل النفط في المصافي والمستودعات الامريكية هل يعني ذلك بان الطلب على النفط سيبقى ضعيفا إذا لم تنتهي أزمة كورونا وهل تشكل مشكلة التخزين معضلة كبيرة في الوقت الحاضر؟

النقاش 2:

في ما يخص هذا الاستفسار فإن بعض جوانبه تم تغطيتها في نقاش الاستفسار 1، أعلاه. بالطبع فإن النقص في طاقة الخزن المتاحة هي مشكلة كبيرة في الوقت الحاضر. مع العلم أن هذه المشكلة تفاقت أصلاً نتيجة بداية انخفاض أسعار النفط، في شباط 2020، والأقبال على شراء النفط الرخيص وتخزينه بحيث تسبب هذا الأقبال في زيادة درجة استنفاد طاقة الخزن المتاحة سواء في الولايات المتحدة أو في العالم ككل. فحسب البنك الدولي، على سبيل المثال، فإن وتيرة ملء الخزانات في الولايات المتحدة خلال الأسبوعين الأولين من نيسان 2020 كانت أسرع من أي وقت مضى. وحسب نفس المصدر، تتوقع وكالة الطاقة الدولية ملاً إضافياً للخزانات بمقدار الثلث في العالم ككل بنهاية حزيران 2020؛ (World Bank (2020).

ولكن المشكلة الأساس، لما حدث في نيسان وما قبله، هي في انخفاض الطلب نتيجة الإجراءات المشددة لمكافحة وباء كورونا، من ناحية، وعدم اليقين من الفترة التي ستقضي حتى يتم إيجاد لقاح وعلاج لهذا الوباء، من ناحية أخرى، مما قاد، بدوره، إلى انخفاض تشغيل مصافي النفط وزيادة الحاجة لخزن النفط المنتج محلياً والمستورد. لذلك فإن السعر السالب بالرغم من أنه كان حادثة وقتية غير انه إشارة لما سيحدث إذا استمر عدم اليقين وما يترتب عليه من نقص الطلب على النفط وما يتبع ذلك من تخفيض في الإنتاج والاستثمار في الولايات المتحدة وفي العالم.

من المناسب أيضاً، مراجعة ورقتي مرزا (2020-ب) التي أشرت إليها أعلاه.

الاستفسار 3: تشير بعض الدراسات الى ان المبلغ الذي سيتم صرفه على الرواتب سيرتفع الى 56 ترليون دينار في موازنة عام 2020 فكيف برأيكم تدبير هذا المبلغ دون المساس برواتب الموظفين باعتبارها (خط احمر).

النقاش 3:

كان من المناسب ذكر عنوان هذه "الدراسات" التي أشرت إليها في الاستفسار والتي تقترح الرقم 56 ترليون دينار "للموظفين" والذي يعادل 47 مليار دولار. وهذا الرقم أكبر من مجموع عوائد النفط في 2020 الذي تتوقعه وزارة النفط والذي ذكره وزير النفط، في مقابلة على قناة الشرقية الفضائية في 4/25، بمقدار 40 مليار دولار.

إن توقع وزارة النفط لعوائد نفطية 40 مليار دولار سيعتمد تحققه على ظروف غير يقينية تتعلق بالمسار الذي ستتخذه الأسعار والكمية التي سيتمكن العراق من تصديرها حتى نهاية 2020. ففي خلال الأشهر الأربعة الماضية انخفضت عوائد تصدير النفط بحدّة من 6.2 مليار دولار في كانون الثاني إلى 5.1 مليار دولار في شباط إلى 3.0 مليار دولار في آذار وإلى 1.4 مليار دولار في نيسان (مجموع 15.6 مليار دولار) لنفس كمية التصدير، تقريباً، ومقدارها حوالي 3.4 مليون برميل يومياً، خلال الأربعة أشهر هذه. ومما يثير الانتباه أنه بينما كان سعر نفط برنت يزيد على متوسط سعر تصدير النفط العراقي بحوالي 3.5 دولار/برميل فقط لشهري كانون الثاني وشباط 2020 فإنه أصبح 4.8 دولار/برميل في آذار ليقفز إلى 9.5 دولار/برميل في نيسان؛ موقع وارة النفط العراقية وبيانات البنك الدولي *Pink Sheet*. وتكرر ذات الملاحظة عند قياس الفرق بين سعر خام برنت وسعر سلة أوبك، كما يتبين من (1-2) في الشكل (1)، أعلاه. فبينما كان سعر برنت يقلّ بحوالي متوسط (-دولار واحد/برميل) عن سعر سلة أوبك خلال كانون الثاني-آذار 2020 فإنه أصبح يزيد على سعر سلة أوبك بحوالي 5.7 دولار برميل في نيسان 2020². ويشير ذلك إلى ضراوة المنافسة بين مُصدري النفط بحيث تدفعهم، ومنهم العراق، لمنح خصومات عالية على السعر لغرض تصريف النفط. وهذا بدوره يشير إلى ما يمكن توقعه حتى تنتهي ظروف وباء كورونا.

لهذا فإن عدم اليقين من مستوى عوائد تصدير النفط المستقبلية، خلال هذه السنة على الأقل، في ضوء حد أدنى من النفقات في الميزانية الاتحادية لآبد من الحفاظ عليها، يمثل معضلة صعبة مما يتطلب تضافر الجهود لإيجاد تسوية مناسبة لها.

في هذا المجال، قد يكون مفيداً مراجعة ورقتي مرزا (2020-أ) التي ناقشت، بجانب منها، الطرق الممكنة لتمويل العجز "المتوقع" في 2020.

الاستفسار 4: جاء في كتابكم الاقتصاد العراقي [الأزمات والتنمية] صفحة 51 تبعات النمو السكاني [الفصل الثالث] " تنصرف تبعات النمو السكاني الى تأثيرات عميقة اقتصادية واجتماعية وسياسية ولعل في مقدمة التأثيرات الاقتصادية حجم قوة العمل او عرض العمل اي عدد الاشخاص الذين يعملون وأولئك الذين يبحثون عن عمل". ارجو التفضل بالقاء الضوء على طبيعة هذه المشكلة وكيفية وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

² يلاحظ أيضاً، كما يتبين من (1-2) في الشكل (1) في المتن، أنه بينما كان سعر سلة أوبك أقرب إلى سعر برنت منه إلى سعر *WTI*، خلال الفترة كانون الثاني 2019 - آذار 2020، فإنه أصبح أقرب إلى سعر *WTI* منه إلى سعر برنت في نيسان والأسبوع الأول من أيار 2020.

النقاش 4:

بالإضافة لما ورد في الفصل الثالث من الكتاب حول النمو السكاني، وما يقود إليه من توسع عرض العمل ونقص فرصه في ظل ظروف العراق، وما يتبع ذلك من بطالة وفقير، الخ، فكما تلاحظ في الفصل 19 من الكتاب، تم اقتراح معالجات تقوم على تحقيق التنوع الاقتصادي في الأمد المتوسط/الطويل. وبعض سياسات التنوع بُحثت في هذا الفصل كما بحثها أيضاً العديد من الاقتصاديين العراقيين والاقتصاديين في العالم، بما في ذلك إمكانياته (أي التنوع) في إتاحة فرص مستدامة للاستخدام. ولكن لحد الآن، وفي ما خلا مناهج عامة، وردت بشكل غير محدد ولا مُفصّل، في وثائق رسمية، جميعها تلقى مسؤولية تحقيق التنوع الاقتصادي على "السوق" بدون تجربة تاريخية حقيقية تساند هذا التوجه. كما أن ما ذكر منها في خطط "التممية الوطنية" إنما ورد أيضاً بعموميات بدون برامج فعالة ولا قائمة مشاريع استثمارية محددة ولا مناهج مرسومة بشكل واضح ولا متابعات زمنية وتنفيذية، الخ، كما بيّنتُ ذلك في الفصلين 14 و15 من الكتاب. لذلك استمر الهيكل الإنتاجي هشاً غير قادر على توليد فرص عمل ملموسة ومستدامة في النشاطات السلعية غير-النفطية، واستمر الاعتماد على الاستخدام في الجهاز الحكومي.

إن تحوّل العديد من الوزارات إلى مؤسسات محاصصة غير كفوءة في أداء مهامها ساهم في تواضع أداء الإدارة الاقتصادية، كما قاد إلى التأخير الكبير في تنفيذ المناهج والبرامج المعلنة، إضافة لانخفاض فعاليتها. وبالنتيجة تم تجنب القضية الأساسية في ضرورة وجود وزارات فعالة تساهم مع وزارة التخطيط/مجلس التخطيط في اقتراح والاشراف والأسناد لبرامج وخطط وبرامج وطنية/تنموية للتنوع الاقتصادي.

بالطبع هناك معضلة تتمثل في أن الاستخدام في الجهاز الحكومي منخفض الإنتاجية، عموماً، وبجانب ملموس منه (أي الاستخدام) يمثل وسيلة لتوزيع الربح النفطي أكثر منه تقديم خدمات فعّالة للمواطنين. وهذا قاد لبطالة مُقنّعة عالية فيه. ولكن هذه المعضلة لا يمكن حلها في الأمد القصير بإجراءات تقود لمزيد من البطالة و/أو الفقر، مما يزيد، بالإضافة للفساد، التملل الاجتماعي والاحتجاجات.

الاستفسار 5: جاء في كتابكم انف الذكر [الفصل 16] "يتضح غياب معالم لسياسات مالية واقتصادية واضحة [من] مبالغة الميزانيات لنفقاتها واستهداف إنفاق اعلى من الابراد المتوقع [...] ما هي من وجهة نظركم الاسباب الكامنة وراء هذه السياسة وهل ان ذلك نتيجة للشعور العام بوفرة الموارد النفطية ارجو ابداء ملاحظتكم حول السياسة المالية التي اتبعت بعد عام 2003 وحتى الان؟

النقاش 5:

لقد تطرقت لجانب مهم من هذا الاستفسار في نقاش الاستفسار السابق. لأكرر: خلافاً للموازنات الإتحادية المخططة التي رُسمت جميعها بعجز مخطط، فإن حجم النفقات والإيرادات الفعلية قاد إلى فائض (وليس عجز) في الميزانيات الإتحادية المنفذة لكافة السنوات 2003-2019 في ما عدا سنتي 2015 و2016. وهذا يدل بوضوح على تواضع السياسات المالية المتعلقة بالإنفاق العام عموماً، من ناحية، وتواضع السياسات التنموية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري، من ناحية أخرى، والنابعين من ضعف الإدارة الاقتصادية والتخطيط. هذه مسألة ليست اقتصادية فقط، لذلك من الضروري أن يساهم أصحاب الاختصاصات الأخرى في تفسير استمرارها.

وبالإضافة لمراجعة الفصل 11 من الكتاب الذي يتعلق، بجانب منه، بتوزيع تخصيصات نفقات الميزانية على المحافظات، من المناسب أيضاً ملاحظة أنني بينت رأي في السياسة المالية في كتابي في الفصل 16 الذي أنت اقتبست منه في الاستفسار أعلاه. وكذلك من المفيد مراجعة ورقتي مرزا (2020-أ)، التي تتطرق، من بين مواضيع أخرى، لهذا الموضوع.

المصادر

- BNN Bloomberg (2020) 'Negative Oil Prices? They Are Already Here', April 2.
- Fattouh, B., Imsirovic, A. (2020) *Shocks and Differentials: How are oil markets coping?* The Oxford Institute for Energy Studies, April.
- World Bank, WB (2020) *Commodity Markets Outlook April 2020*, May 1.
- مرزا، علي (2020-أ) " قضايا اقتصادية في العراق 2003-2020 - الهيكل الإنتاجي، السياسات المتبعة والأزمات الحالية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 نيسان.
- _____ (2020-ب) "استهلاك وإنتاج الطاقة ومكوناتها في الولايات المتحدة - تبعات الاكتفاء/الاستقلال في مجال الطاقة"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 26 نيسان.

2 أيار، 2020.